أمحجور يكتب : أي نموذج للتنظيم الحزبي في ظل تحديات تدبير الشأن العام والجهوية المتقدمة

محمد أمحجور*

بين يدي الورقة

ينعقد المؤتمر الوطني السابع لحزب العدالة والتنمية في ظل ظرفية استثنائية بكل المقاييس، أفرزتها تحولات وطنية وإقليمية ودولية وازنة ونادرة الوقوع، أفرزت توجهات استراتجية ثقيلة، غيرت البيئة الخارجية للحزب، كما غيرت بشكل جوهري موقعه ودوره في البناء الديموقراطي لبلادنا.

إن هذه التغيرات البنيوية تقتضي من الحزب أن يستغل فرصة انعقاد مؤتمره الوطني للتأمل مليا في وضعه ومحيطه بغرض استخلاص الخلاصات الأساسية ذات الطبيعة الاستراتجية التي ينبغي لها أن تطبع خيارات المؤتمر التي قد ترهن تدبير الحزب لمدة أربع سنوات قادمة، خاصة فيما له علاقة بالقرارات المرتبطة بالاختصاصات الحصرية للمؤتمر. وتعتبر المسألة التنظيمية من أهم المسائل التي ينبغي لهذا الأخير أن يبت فيها استحضارا للآثار البنيوية والهيكلية التي من المفروض أن تطبع بنية الحزب وخياراته في ظل تداعيات الربيع الديموقراطي وأشواق الحرية والكرامة والتنمية.

استحضارا لكل ما سبق، ورغبة في فتح نقاش حزبي عمومي بين يدي المؤتمر الوطني السابع للحزب، يسعدني أن أضع بين يدي مناضلي حزب العدالة والتنمية أرضية للمدارسة والتطوير لمقاربة موضوع نموذج التنظيم الحزبي في ظل التحديات والابتلاءات المتجددة في مسار تنزيل مشروع العدالة والتنمية.

سياقات

إن رصد أهم السياقات المؤثرة في المحيط الخارجي للحزب تهدف إلى وضع العمل الحزبي السياسي والتنظيمي في سياقاته المؤثرة والوازنة، ذلك أن الحزب ليس إطار لعمل نمطي وسكوني يجري في سياق مطلق خال من المتغيرات حسنها وسيئها بل هو تنظيم مرتبط ارتباطا عضويا بسياقات محيطة به، وملزم هو بالتفاعل معها. ونحن بين يدي المؤتمر الوطني السابع لا بأس من أن نرصد بعضا من تلك السياقات وهي بنظرنا أربع مؤثرات ووازنات:

السياق الدولي:

إن السياق الدولي يعرف تفاعلات عميقة وتغيرات بنيوية، ويمكن في هذا السياق رصد ثلاث معطيات أساسية:

أزمة مالية واقتصادية بنيوية وعميقة ومكلفة: وقد انطلقت وارتبطت هذه الأزمة بداية بالأزمة المالية المرتبطة بالديون السيادية والتي سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية عميقة ترهن الاقتصاد العالمي لسنوات قادمة. وقد أدت هذه الأزمة أيضا إلى ارتباك كبير في الرؤى والتوقعات التي ضعف مداها، وقلت مصداقيتها وصدقيتها، وهكذا دخلت أغلب الدول والمنظمات والشركات إلى منطقة ضباب كثيف يربك الأداء العام ويؤثر في مستوى النمو ويحد من الاستثمار. كما أدت هذه الأزمة بكثير من الدول إلى اعتماد سياسيات مكلفة اجتماعيا مما قد يفاقم من مدى الأزمة وعمقها.

وإجمالا يمكن الجزم بأن الأزمة الحالية هي أزمة عميقة وبنيوية تسائل بقوة النموذج التنموي والاقتصادي المهيمن على الاقتصاد العالمي، كما أنها تضع على عاتق الحزب مسؤولية الاسهام من موقعه الجديد في تطوير نموذج اقتصادي متوازن ومعتدل ومستدام.

نظام عالمي متعدد الأقطاب: لعل النظام العالمي لم يكن يوما ما أقرب إلى هذا المستوى من تعددية الفاعلين الناتجة عن تنوعهم وقوتهم بما مكن من تفرق وتنوع وتعدد مراكز صنع القرار الدولي.

ويمكن الإشارة، على سبيل المثال، في هذا السياق إلى تطور عدد المساهمين في فضاء التشاور الدولي الذي انتقل من ثمانية دول فيما عرف بـ "G8" إلى عشرون دولة فيما يعرف الآن بـ "G20"؛ وهو إطار غير رسمي للتشاور في القضايا الدولية، وهو بذلك الفضاء الذي تهيأ فيه كثير من التوجهات

والقرارات الدولية ذات الأهمية والأثر الكبيرين؛ ويكفي للتدليل على ذلك أن نعلم أنه يمثل 85 % من التجارة العالمية، و90 % من الناتج العالمي الخام، وثلثي سكان العالم. كما يمكن أيضا في هذا السياق الإشارة إلى تطور وتنوع واستقواء عدد من فضاءات التشاور الإقليمي.

إن الغرض من إثارة هذا المعطى في السياق الدولي التنبيه إلى أهمية استحضار تعقد وتنوع مسارات اتخاذ القرار على المستوى الدولي وتعدد مراكز النفوذ، والانتباه إلى الآثار المتعدية للسياسات الوطنية في مناخ دولي شديد الحراك ولا يكاد يرسو على حال.

الديموقراطية والحريات أساس القبول الدولي: لم يعد متصورا اليوم في السياق الدولي القبول بدول تنعدم فيها الديموقراطية والحريات الأساسية الفردية والجماعية. وقد أصبح هذا المعطى معيارا أساسيا للتأثير في السياسات الدولية، كما صارت الدول التي لا تحترم فيها الحريات دولا هامشية في سياق عالمي ضاغط في اتجاه عولمة قيم الديموقراطية والحريات كقيم إنسانية محكمة وحاكمة.

بقيت الإشارة في علاقة مع هذا المعطى إلى مفارقة عجيبة خلاصتها أنه بقدر التقدم في معيار سيادة الديموقراطية والحريات على المستوى القطري، بقدر ما يزال هذا المعيار ضعيفا إن لم نقل غائبا في المؤسسات التي تدبر المشترك الإنساني، وهو ما يجعل معركة ترسيخ الديموقراطية والحريات في المؤسسات والعلاقات الدولية مهمة استراتجية وتاريخية ينبغي أن تنتهي بإعمال مقتضيات الحكامة الجيدة في تدبير المشترك البشري وفقا لقواعد العدل والسلم والمساواة بين الأمم والجماعات؛ إذ لم يعد من المقبول أن نستغرب غياب الديموقراطية في بلد ما، ونستسيغ غيابها في مؤسسات وقرارت تؤثر وربما ترهن بلدان بأسرها إن لم نقل البشرية جمعاء. واعتقد أن لا معنى للتقدم الذي يحرزه الإسلاميون اليوم في كثير من الدول إن لم يكن من آثاره إسهامهم في تعميم وترسيخ قيم الحرية والعدل والديموقراطية قطريا ودوليا.

سياق الربيع الديموقراطي:

إن الفضل كل الفضل في جل التغيرات الجوهرية التي نعيشها اليوم يعود -بعد فضل الله تعالى وقدره- إلى الربيع الديموقراطي الذي هبت نسائمه على الوطن العربي بعدما استطاعت الشعوب المنتفضة على الظلم وقمع الحريات أن تعيد الأمور إلى نصابها ووضعها الطبيعي، فقد تمكنت الشعوب الثائرة من أن تجعل السياسة تمشي -كما الجدل مع كارل ماركس- على قدميها عوض المشي على رأسها مع أنظمة القمع والاستبداد التي جعلت الأمة في خدمة الدولة تمحورا وذوبانا في الحاكم وحواريه.

اليوم يمكن أن نرصد ثلاث معطيات أساسية في سياق الربيع الديموقراطي:

الشعب يريد: إنه الشعار الجامع المانع للثورات الديموقراطية، وهو الشعار الذي وضع حدا لعقود التحكم في الشعوب والتقرير في مصائرها بعيدا عنها، والاستئثار بخيراتها عوضا عنها. إن أنصار الربيع الديموقراطي ووارثيه من النخب الجديدة المستلمة لمقاليد الأمور ينبغي لهم أن يضعوا نصب أعينهم أن الشعب هو الأصل، وأن إرادته محكمة، وأن قراره سائد ونافذ، وأن تمثيله والنيابة عنه في تدبير الشأن العام هو تفويض وتكليف وليس تشريفا. فكل الأنساق والسياسات والتدابير والإجراءات ينبغي أن تكون مآلاتها تحقيق صلاحه ورفاهيته إعمالا للعدل واحتكاما للديموقراطية شكلا ومضمونا، قيما وسلوكا.

الاستبداد مفسدة كله: من الخلاصات الأساسية للربيع الديموقراطي، أن الاستبداد شر كله، بغض النظر عن لونه وخلفيته وادعاءاته، فهو مفسدة كله بإطلاق وجزم. وإن الدواء الناجع والدائم لمنع الاستبداد هو إشاعة الحريات الفردية والجماعية، وتفتيت بناه القيمية والتنظيمية. إن السلطان بطبعه ميال للتغول والتحكم والضبط، وهو أول الفاسقين عن الدين والمجتمع، والمدخل الأساس للحد من تغوله هو بسط الحرية والشورى للناس جميعهم، وتوزيع السلطة والثروة

توزيعا يسع الناس إلى أبعد مدى ممكن بما يضمن القطع النهائي مع مداخل ومنابت الاستبداد المتأصل في الأنفس أفرادا، والعمران البشري جماعات ومؤسسات.

الفساد رأس الداء: الاستبداد هو محضن الفساد الطبيعي ومجاله الحيوي، وهو سرطان لا يبقي ولا يذر، يبدأ نطفة من مني الاستبداد، فيستوي غولا مهيمنا متحكما في بنى الدولة والمجتمع، مفضيا بعد ذلك إلى العسر والضنك المفضيين بدورهما إلى الانهيار التام والهلاك المبين بكثرة الخبَث وضمور الصلاح. وعليه لا معنى للثورة وللربيع الديموقراطي إن لم تكن من نتائجه الحد من الفساد وتقليم مخالبه بما يضمن غلبة الصلاح المؤسس للاستقرار الضامن للنماء والرفاه.

سياق "النبوغ المغربي":

أفرز الربيع الديموقراطي على الطريقة المغربية بفضل الحراك الوطني الذي أخرج أفضل ما عند المغاربة جميعهم، ملكا وأحزابا وشبابا ومجتمعا، إنصاتا لتطلعات الشعب وتوافقا على الإصلاح حرصا على نعمتي الأمن والسلم، وإبداعا لوصفة مغربية خالصة للتفاعل مع أشواق الحرية ومطالب الكرامة، وهي وصفة الإصلاح في ظل الاستقرار. وقد مكنت هذه الوصفة من تجاوز الآثار السلبية للسياق التراجعي التحكمي الذي عشناه منذ 2003، ووصلنا إلى أبشع صوره في استحقاقات 2009 بما شهدته من ممارسات أرجعت المغاربة إلى أجواء كادت أن تشابه سنوات الرصاص؛ بل إن المتحكمين كانوا بصدد إكمال سيطرتهم بشكل نهائي على دواليب الثروة والسلطة بشكل غير مسبوق فالحمد لله الذي سلم، والذي حفظ بلادنا من كل سوء.

ويمكن في سياق "النبوغ المغربي" أن نرصد الخلاصات الأساسية التالية:

الاصلاح في ظل الاستقرار: هي الوصفة المغربية التي صمدت في سياق محترق، هي الطرق الثالث بين السكون المفضي إلى الموت والخراب، والحراك الهادر الغاضب المتفلت من عقال القهر والظلم. الإصلاح في إطار الاستمرارية بإرادة حقيقية هو أجود الإصلاح وأحسنه، وهو أبرز مخرجات الربيع الديموقراطي في السياق الوطني؛ أما والإصلاح الجذري إسقاطا للأنظمة ودخولا في مغامرة إعادة البناء، هو دواء المضطر، والاضطرار إنما هو استثناء، والاستثناء مناط اضطراب وقلق وهو ما استطاع المغرب تفاديه. لكن الاستقرار ضمانه الإصلاح، والإصلاح اليوم أفعال لا أقوال، وهو أيضا عمل مضني ومتصل بغرض إصلاح الأنساق والسياسات والقرارات.

إعادة توزيع السلطة مركزيا ومجاليا: إن ضمان الاستقرار رهين بمدى قدرتنا نحن مغاربة على تجاوز مداخل الاستبداد والقطع مع إمكانية العودة -لا قدر الله- إلى واقع التحكم المفضي إلى الظلم المؤذن بخراب العمران. والمدخل الموضوعي للقطع مع الفساد والاستبداد هو تفتيت السلطة مركزيا ومجاليا، بما يُمَكِّنُ من اقتسامها بشكل عادل ضامن للاستقرار. واليوم للمغرب مفتاحين أساسيين لتحقيق هذا المطلب؛ الأول هو التأويل والتنزيل الديموقراطيان لمضامين الدستور، والثاني التنزيل القوي والجريء للجهوية المتقدمة بما يسمح بمنح المجال صلاحيات حقيقية تُمَكِّنُ من إدماج النخب السياسية وتنويعها، كما تسمح بتوزيع فائض السلطة المركزي بما يَحُدُّ من استئثار المركز بالقرار السياسي، وتغول نخبه ومؤسساته.

إعادة توزيع الثروة من خلال النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المندمجة لضمان الاستقرار: لا يُتَصَوَّرُ استقرارٌ مع الظلم والفقر، ولا يمكن أن تدوم الوصفة المغربية، المجملة في الاصلاح في ظل الاستقرار، ما لم تؤدي السياسات العمومية إلى تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقيتين تضمنان العيش الكريم للمواطن صاحب الشأن ومصدر المشروعية. واليوم -أكثرَ من أي وقت مضى- وَجبَ الإسراعُ في إعمال التغييرات والسياسيات اللازمة لإطلاق دورات تنموية قوية وحقيقة تُمَكِّنُ من خلق الثروات اللازمة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي الحقيقي المبني على التوزيع العادل لثمار النمو.

بقي أن نشير في هذا السياق إلى أمر استراتجي وهام وهو الأفضلية والأسبقية والميزة التنافسية التي تميز المغرب نتيجة ما يشهده من استقرار وإصلاحات تعزز جاذبيته في مناخ إقليمي متقلب وغير مستقر وهو ما يؤهله لجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية بالرغم من إكراهات السياق الاقتصادي الدولي. غير أنه وجب التنبيه بالموازاة مع هذا إلى أن هذه الميزة التنافسية غير دائمة وأن تداركها بالنسبة للدول المنافسة ممكن، وربما بسرعة

كبيرة، فور حسمها لأسس استقرارها السياسي.

السياق الحزبي..اعتدال وصبر فنصر :

لقد أسهم لحزب العدالة والتنمية إسهاما معتبرا فيما تحقق من إنجازات في إطار الخصوصية المغربية، من خلال الوقوف في وجه السياق التراجعي التحكمي، ومن خلال التفاعل المسؤول مع الحراك الديموقراطي حيث كانت الحكمة وتقديم أولوية استقرار الوطن على كسب المغانم الحزبية الآنية، بالرغم من التكلفة الداخلية الصعبة التي تعرض لها الحزب وتحملها، والمتمثلة في النقاشات الساخنة، والاختلافات البينة، والاستقالات المهددة لوحدة الحزب، لكن العاقبة كانت في عمومها إيجابية، حيث المشروعية سائدة والمؤسسة محكمة، والخيارات المنهجية راسخة، وهو ما توج بالحصاد المقدر فوزا وريادة متوجة لمنهج الاعتدال والصبر والرفق.

إن السياق الحزبي موصوم بالاحتكام لمنهج الحزب ومبادئه في تدبير مسار الإصلاح، وهو منهج بني على مهل، وبعمق، مما أدى إلى استقرار خيار المشاركة والمخالطة الإيجابية وتفضيل ذلك على منهج المقاطعة والانغلاق، وإعطاء الأولوية والأفضلية للانفتاح على المجتمع والدولة واعتبارهما شريكين في الإصلاح، عوض الانحصار والتقوقع في ضيق الفئوية والعصبية والانغلاق.

واليوم حزب العدالة والتنمية -بفضل الله- هو عنوان التغيير في المغرب، وهو أمل لفئات عريضة من الشعب المغربي تطمح إلى تحسين أحوالها وإلى التقدم بالمغرب في مسار الحرية والكرامة والتنمية.

وصفوة القول المرتبط بسرد هذه السياقات مجتمعة، هو إثارة الانتباه إلى أهمية التنظيم الحزبي باعتباره أداة استراتجية وأساسية للتفاعل مع هذه السياقات الوازنة، وهو أيضا أداة الإسهام في المهام الكبرى والحضارية التي على الحزب أن يكون في مستوى تحدياتها. وهو ما يقتضي منا إبداع المناهج والنظم والوسائل الكفيلة بتجويد إسهاماتنا في تطوير بلدنا وأمتنا والبشرية جمعاء، وذلك هو عين التغيير الحضاري الذي كناراه شعارا وحلما بعيدا طال بزورقه السفر، و اليوم صار واقعا نرجوه حاضرا ومستقرا ونواميا وممتدا.

كما أن الهدف أيضا من سرد هذه السياقات هو إثارة انتباه المناضل الحزبي، إلى سعة دوره، بحيث لا يليق به أن يحصر أفقه في مجال عمله الضيق تنظيميا أو انتدابيا، بل عليه أن ينظر إلى عمله، وإن ظنه صغيرا محصورا، باعتباره لبنة في مشروع كبير واسع وممتد، وهو أيضا إسهام في بناء سياقات والتأثير في مسارات أوسع وأرحب. وإن على المناضل الحزبي أن يتسع صدره وأفقه وأن تسمو همته لتنظر إلى عظائم الأمور وكبارها لا إلى صغر وضيق الخلافات الحزبية والشخصية وما يصاحبها من غمز ولمز وتنابز واختلاف قد يفضي إلى ذهاب الريح لا قدر الله.

معطيات

في سياق استشراف نموذج التنظيم الحزبي الملائم للتحديات التي انفتحت عليها تجربة حزب العدالة والتنمية، أرى أهمية استحضار المعطيات التالية:

قوة الحزب السياسية:

إن تصدر حزب العدالة والتنمية للمشهد السياسي الوطني أصبح معطى أساسي وموضوعي لا يمكن عدم اعتباره فيما له على الحزب من تأثيرات على مسار ه السياسي وعلى بنيته التنظيمية، ويمكن إرجاع هذه القوة إلى ثلاث نقط أساسية:

قوة المنهج: إن الحزب هو ثمرة منهج في الإصلاح تمت صياغته على مهل، وتم تدقيقه وتثبيته عبر عقود، وقد اكتسب الحزب دربة وخبرة كبيرتين في تدبير مساره السياسي من خلال منهج معتدل ومتدرج ومُراكِم، منهج يعطي الأولوية للمصلحة العامة وللاستقرار ولحفظ المكاسب وتطويرها. وهو أيضا منهج منفتح على الآخر متعاون معه. وقد انطبع مسار الحزب وسلوكه السياسي بهذا المنهج، مما منحه تقديرا حقيقيا لدى فئات واسعة من النخب، كما مكنه من

اكتساب شعبية معتبرة ووازنة زادت من قوته السياسية وعضضت مكانته فاعلا أساسيا في الساحة الساسية الوطنية.

قوة القيادة الحزبية ووضوح رؤيتها: من أهم عناصر القوة السياسية لحزب العدالة والتنمية قوة قيادته ووضوح رؤيتها، فلا يمكن لمنصف إلا أن يقر بقدرة القيادة الحزبية، متمثلة أساسا في الأمين العام للحزب الأستاذ عبد الإله بنكيران، في تدبير الحزب انطلاقا من المؤتمر الوطني السادس، ومرورا بالانتخابات الجماعية 2009، ووقوفا في الوقت المناسب وبالقوة اللازمة في وجه خيار التحكم والهيمنة، ثم حسن تدبير مسار الحزب في تفاعله مع الربيع الديموقراطي وما استدعاه ذلك من حزم وقوة ومرونة ووضوح رؤية وحسن توقع، وانتهاء بتدبير الانتخابات التشريعية الأخيرة وقيادة الحكومة. واعتقد أن هذا الأمر بين وواضح وتكفي فيه الإشارة.

سلامة المقاربة السياسية ونجاعتها: إن المقاربة التي اتخذها الحزب لتدبير هذه السنوات الصعبة من تاريخ المغرب كانت مقاربة سليمة وناجعة؛ ذلك أن المغرب كان محتاجا إلى نخبة مغايرة تقطع مع خيار التنازع مع الملك على الحكم بنفس القوة التي تجعل من مطالب الإصلاح خيارا ملازما للاستقرار واستمرار الحكم. وقد استطاع الحزب أن يعبر عن ذلك بكل وضوح من خلال سلوكه ومواقفه، حيث عبر بقوة عن تشبته ووفائه لمقومات الأمة ومقدساتها، كما عبر بالقوة نفسها عن معارضته لقوى الفساد ورموز التحكم، كل هذا في توازن دقيق تلخصه معادلة "الإصلاح في ظل الاستقرار"، وهو مقاربة في السياسة والإصلاح أعطت للحزب قوة حقيقية وأسهمت بشكل بارز في التقدم في مسار الإصلاح الشامل لبلادنا.

حسن تدبير تجربة تدبير الشأن العام وطنيا ومجاليا:

ثاني المعطيات الأساسية في هذا الباب هو تميز تجربة تدبير الشأن العام الوطني والمحلي لحزب العدالة والتنمية مقارنة بمنافسيه في الساحة السياسية، حيث استطاع الحزب أن يبرهن من خلال سلوك منتخبيه على قدر متميز من النزاهة والفعالية والإرادة الحقيقية في إصلاح أحوال البلاد والعباد بما يفضي إلى تطوير مقدر لمستوى تدبير الشأن العام.

غلبة التدبير السياسي العام على البناء الحزبي وتأهيل الذات الحزبية:

ثالث المعطيات وآخرها في هذا الباب غلبة التدبير السياسي العام على البناء الحزبي وتأهيل الذات الحزبية، ومَرَدُّ هذا الأمر في تقديري إلى أمرين هما:

قوة الصراع السياسي: لا شك أن ما عاشه المغرب بشكل عام، وحزب العدالة والتنمية بشكل خاص، من صراعات سياسية قوية، خاصة مع الانتخابات الجناعية 2009 وما تلاها من رغبة جامحة من رموز التحكم والاستبداد الذين أعلنوا صراحة عن رغبتهم في التحكم بكل الوسائل الممكنة في السياسة والمال، وكذا رغبتهم في تحجيم إسهام حزب العدالة والتنمية في الشأن العام إلى أبعد مدى ممكن، مما اضطر الحزب إلى خوض معارك سياسية قوية بغرض الدفاع عن حقه في الوجود، مع الحرص الكامل على تجنيب المغرب مخاطر خيارات التحكم والاستبداد. فكان من الطبيعي أن تتوارى الأولوية التنظيمية بما هي تنمية للذات الحزبية وتقوية لآلياتها، وأن يتم الاكتفاء عوض ذلك بمعالجة الاختلالات التنظيمية الأساسية ومعالجة بعض المشاكل التي همت بعض الهياكل الجهوية والإقليمية، دون أن يصاحب ذلك إنجازات حقيقية على المستوى التنظيمي سواء مركزيا ن خلال تقوية أداء الهيئات المركزية، أو مجاليا من خلال تأهيل ومواكبة الهيئات المجالية بما يؤدي إلى تطوير نوعي لأدائها.

طبيعة القيادة الحزبية: لقد سبق وأن اشرنا إلى تميز القيادة الحزبية ممثلة في الأخ الأمين العام للحزب في تدبير المسار السياسي للحزب، وهو شيء طبيعي بالنظر إلى طبيعته القيادية والكارزمية، التي مكنته من الحفاظ على الخيارات الاستراتجية للحزب، ومكنته ايضا من تصريف الخيارات الكبرى وحسن تدبير العلاقة مع المحيط الخارجي للحزب؛ لكن هذه الميزات لم تواكبها بنفس القوة القدرة على تطوير الأداء التنظيمي للحزب.

إكراهات

إن التأمل في مسألة النموذج الملائم للتنظيم الحزبي في ظل التحديات التي يعيشها حزب العدالة والتنمية تقتضي

الانتباه إلى جملة من الإكراهات، ويمكن إجمال أهمها فيما يلي:

تدبير الشأن العام الوطني وأثره على البناء الحزبي مركزيا:

لا شك أن الانتقال من المعارضة إلى قيادة العمل الحكومي من موقع الرئاسة، ومن موقع الأغلبية العددية في الحكومة ومجلس النواب، هو من أهك الإكراهات التي يمكن أن تعترض مسار هيأة سياسية معينة، فالتدرج من المعارضة إلى المشاركة إلى القيادة هو المسار الطبيعي الذي يمكن من التأقلم المتدرج مع إكراهات تدبير الشأن العام، وكذا تدبير آثار ذلك على الأداة التنظيمية. هذا إضافة إلى إكراه السياق الاستثنائي الذي يدبر فيه الحزب الشأن العام الوطني وما يرتبط منه من كثافة الانتظارات الشعبية وكثرة الإكراهات البنيوية للعمل الحكومي. كل ذلك سيكون له بالتأكيد اثرٌ كبيرٌ على الذات التنظيمية، ، فالسُنَّة جرت بأن يُنهِكَ التدبيرُ التنظيمَ، ومداراة هذه السُنَّة أو التقليل من آثارها يقتضي إبداع نظم ووسائل جريئة في تدبير الأداة التنظيمية، كما يقتضي ذلك أيضا الاستفادة من التجارب المتنوعة في هذا المجال بما يسمح من تجاوز آثار استغراق القيادات والأطر الحزبية في تدبير الشأن العام الوطني.

تدبير الشأن العام المجالي (الجماعات الترابية) وأثره على البناء الحزبي مجاليا:

ليس ضروريا كثرة شرح هذا الإكراه، إذ ينسحب عليه ما قلناه أعلاه، لكن تكفي الإشارة إلى أن نفس ما يتعرض له المركز اليوم يتعرض له المجال أيضا، مع استحضار أن هذا الأمر سيزداد استفحالا مع الاستحقاقات الانتخابية القادمة، وما سيتلوها مما هو متوقع من انخراط كامل للذات الحزبية في تدبير الشأن العام المجالي، بالنظر إلى عدم كفاية الموارد البشرية وفي الشعبية المتزايدة لحزب العدالة والتنمية، وكذلك في ظل حرص أغلب القوى السياسية على إشراك أطر الحزب في التدبير اعتبارا لمصداقيتهم وكفاءتهم وكذا الموقع الجديد للحزب في قيادة العمل الحكومي.

عدم كفاية نموذج التنظيم الحزبي الهرمي المركزي:

إن نموذج التنظيم الحزبي ، بما هو تنظيم هرمي مركزي، يؤدي تلقائيا إلى تمركز الاختصاصات والمبادرات في يد الهيئات التنظيمية التنفيذية، وتكاد تنعدم فيه الهيئات الوسيطة الكفيلة بتكملة أداء الهيئات التنفيذية، وإفراز وتأهيل القيادات الحزبية، كل هذا يؤدي إلى تمركز شديد للقرار الحزبي، وارتهان لهيئاته التنفيذية في ظل ضعف بين للهيئات الوظيفية ولفضاءات التحاور والتفاكر الداخليين.

كما أن البناء التنظيمي للحزب هو تنظيم مركزي بامتياز، فرغم وجود هيئات مجالية من المفروض أن تتحمل مسؤولياتها في تدبير مجال نفوذها، غير أن آثارها تبقى محدودة بالنظر إلى صلاحياتها، وعدم كفاية القيادات الحزبية المجالية، وشيوع ثقافة الاحتكام للمركز (الأمين العام، والأمانة العامة، وقسم الشؤون التنظيمية، والمسؤول المالي الوطني...)، إضافة إل غياب برنامج مركزي للتأهيل والمواكبه للهيئات المجالية، كل هذا أسهم في ضعف فعالية نموذجنا التنظيمي، وهو الأمر الذي يستدعي تفكيرا عميقا في كيفية تطوير هذا النموذج تطويرا جوهريا يصل حد القطيعة، للبدء في تنزيله بشكل متدرج وفعال.

عدم كفاية نموذج التدبير الحزبي المركزي:

يعتمد نموذج التدبير الحزبي كما نعرفه ونعيشه في حزبنا على التداول في أمور الحزب في هيئاتنا التنظيمية التنفيذية، وتعتبر اجتماعات هذه الهيئات هي المجال الطبيعي وربما الوحيد للمدراسة وللتداول ولتطوير الأفكار، ولاتخاذ القرار وللتدبير اليومي، وهي مستويات مختلفة في التدبير يختلط فيها الاستراتيجي بالعملياتي وبالتنفيذي الإجرائي، والسياسي العام بالقضايا الحزبية، وإذا حصل وأن حضر الهم السياسي بثقله واستعجاله توارت إلى الخلف القضايا الأخرى، فيغلب السياسي ما دونه، ويتأخر البت في قضايا مجالية أو تنفيذية بما يؤدي إلى ضعف في التدبير وتمركز في القرار أو اختلاط في مستوياته.

وإذا أضفنا إلى كل هذا غياب الهيئات والقيادات الوسيطة أو ضعفها، وعدم كفاية الأطر الإدارية في الإدارة المركزية، وضعف دورها وعدم استقرارها، وبالتاي فمن الطبيعي أن يكون التدبير الحزبي المركزي غير قادر على التدبير الفعال للتنظيم بما هو آلة تشتغل بكثير من التفاصيل تقتضي حسن المتابعة وسرعة القرار وأيضا تفويضا حقيقيا للصلاحيات والمسؤوليات مركزيا ومجاليا.

عدم كفاية الموارد البشرية:

إن تدبير الموارد البشرية في المجال الحزبي هو من أهم إشكالات العمل السياسي، فنحن لسنا بصدد تدبير موارد في سوق الشغل تحكمها آليات التأهيل المعروفة وتضبطها وسائل الاستقطاب المتداولة عند المشغلين. إن الموارد

البشرية في العمل السياسي تصنع على مهل بما يمكنها من التمكن من الوعي السياسي وآليات عمله، وقبل ذلك وبعده التمتع بمشروعية داخل الهياكل الحزبية وفي المجتمع، وهي مشروعية تكتسب من خلال النضال والالتزام الحزبيين، والإسهام الفعال في الدفاع عن خيارات الحزب والانضباط لأسس اجتماعه ونظم اشتغاله. هذا إضافة إلى ظاهرة العزوف وما أدت إليه من هروب أهم كفاءات المجتمع من العمل السياسي، وصعوبة اندماج المتحمسين منهم في هياكل الحزب، وصعوبة تأقلمهم مع مقتضيات الديموقراطية الداخلية للحزب إضافة إلى صعوبات في تدبير الانفتاح والاستيعاب الذي يعاني منها الكثير من قيادات الحزب ومؤسساته. كل هذا يجعل من تعزيز الموارد البشرية للحزب ضرورة لا خيارا، خاصة مع الاستنزاف الكبيرللأطر الحزبية في تدبير الشأن العام.

خيارات

الآن بالنظر للسياقات والمعطيات والإكراهات، ما هي الخيارات المتاحة لتطوير الأداة التنظيمية، وتأهيل الذات الحزبية؟

خيارات استراتجية:

نص القانون الأساسي الحالي في ديباجته على بعض الخيارات التنظيمية ذات الطبيعة الاستراتجية، ونرغب من خلال ما يلي إلى مساءلة تلك الخيارات بغرض التدقيق أو التجديد أو لما لا الحذف إذا اقتضى الأمر ذلك.

وحدة بنية الحزب التنظيمية..بأي معنى ومضمون؟: لا شك أن الوحدة التنظيمية أساسية لضمان انسجامه ووحدته، غير أن هذه الوحدة التنظيمية لا ينبغي لها أن تبقى مرتهنة لنموذج التنظيم الحزبي كما ورثناه، تنظيما هرميا ومركزيا تهيمن عليه الهيئات التنفيذية، بحيث تنحصر فاعلية العضو وحركيته في الحزب في عضويته في هيئة تنفيذية ما، وإلا أصبح عاطلا أو أشبه بالعاطل إن هو كان غير عضو في تلك الهيئات. وصفوة القول أن ضمان وحدة الحزب التنظيمية رهين بقوة مشروعه، وقوة قيادته، ومدى قدرته على استيعاب كفاءاته وأطره، وقبل هذا وغيره قدرته على ضمان استمرار ثقافة الالتزام بالمشروعية واحترام المؤسسات والقوانين الأنظمة المنظمة لعمل الحزب.

اللامركزية من الشعار إلى التفعيل: ضمن الحزب منذ مؤتمره الخامس مبدأ اللامركزية في تسيير شؤونه، وبالرغم من المجهودات المعتبرة التي بذلها الحزب من خلال تأهيل الهيئات المجالية ومنحها قدر معتبر من الصلاحيات، غير أن المتغيرات التي شهدها السياق السياسي العام الذي يعيشه المغرب، وخصوصا التعديل الدستوري الأخير، والانفتاح على ورش الجهوية المتقدمة، وما تعنيه من منح الجهات صلاحيات تنفيذية واسعة، كل هذا يقتضي إعمال جيل جديد من المقتضيات التنظيمية المفضية إلى لامركزية حقيقية وواسعة، تمكن الكتابات الجهوية من مسايرة التقدم الدستوري الذي عرفته الجهوية، كما تمكنها من استقلالية حقيقية عن المركز.

الحرية في إطار المسؤولية: نص القانون الأساسي الحالي في ديباجته على أن: "حرية التعبير مضمونة في الحزب وفق قاعدة ،الرأي حر والقرار ملزم، في إطار الضوابط المعتمدة"، وإذا كان هذا المقتضى يضمن للعضو في الحزب حرية التعبير عن رأيه، فينبغي في إطار التوازن بين الحرية في التعبير وضمان مصداقية ومشروعية المؤسسات، وضمانا لدفع الأعضاء إلى تحمل مسؤولياتهم من خلال حضورهم ودفاعهم عن قناعاتهم في إطار الهيئات التي ينتمون إليها، أن يتم التنصيص على مقتضيات ضابطة للتعبير عن الرأي الخاص بعد اتخاذ الهيئات لقراراتها في إطار المشروعية وداخل لمؤسسات بعد الحضور الفعال والإسهام في بلورة القرارات.

الديموقراطية الداخلية: لا شك أن حزب قد تميز في مساره بالتنزيل المتقدم لمقتضيات الديموقراطية الداخلية، غير أن الاستمرار في الريادة يقتضي الاستمرار في تعزيز مقتضيات الديموقراطية الداخلية، والمبادرة باتخاذ إجراءات متقدمة وجريئة في هذا الباب، ومنها التنصيص على انتخاب الأمين العام بالاقتراع العام المباشر من عموم أعضاء الحزب، وانتخاب الأمانة العامة في المؤتمر الوطني، واعتماد تمثيلية الثلث للنساء في الهيئات التنفيذية في أفق المناصفة كهدف ينبغي العمل على تحقيقه في المستقبل بحول الله، كما ينبغي اعتماد تمثيلية الثلث للشباب الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة.

التداول على المسؤولية التنظيمية والانتدابية: كان الحزب سباقا إلى اعتماد مبدأ التداول على

المسؤولية التنظيمية بحصرها في ولايتين، وقد أدى هذا المقتضى إلى تجديد معتبر للنخب الحزبية المتداولة على المسؤولية التنظيمية، لكن بالنظر إلى الابتلاءات الجديدة التي يواجهها الحزب، وبالنظر إلى انفتاحه على تجربة جديدة لتدبير الشأن العام الوطني، وبالنظر لانفتاحه المنتظر وبشكل أكبر على تدبير الشأن العام المجالي، وبالنظر إلى أهمية تأهيل موارده البشرية، فقد حان الوقت لإقرار مبدأ التداول على المسؤوليات الانتدابية كأحد الخيارات الاستراتجية مع مراعاة التوازن اللازم بين التداول وتوريث التجارب الضامن للاستمرارية والتقدم في العطاء.

التعاقد: إن النص على هذا المبدا في التدبير يقتضي تفعيله باعتباره أداة أساسية للتدبير، وأساسا للمحاسبة والتقييم، كما ينبغي ربط التمويل بالتعاقد، والتمييز بين التمويل القار الذي لا ينبغي أن يتعدى 50 % من مجموع التمويل، على أن يربط التمويل الإضافي بالعقد-البرنامج الذي ينبغي أن يتم بين المركز والجهات من جهة، والجهات والأقاليم من جهة أخرى.

خيارت في التنظيم:

تنظيم حزبي جهوي (فدرالي):

لا يمكن، في نظري، باعتبار المستجدات السياسية التي يعيشها المغرب، وبالنظر إلى خيار الجهوية المتقدمة الذي أقره الدستور، وباعتبار الانغماس والاستغراق المركزي في تدبير الشأن العام الوطني، وبالنظر إلى الاستحالة الموضوعية للإحاطة بتفاصيل العمل المجالي، وما سيعرفه مستقبلا من انغماس كبير للهيئات المجالية في تدبير الشأن العام المجالي (جهوي وجماعي)، لا يمكن بالنظر لكل هذا الاستمرار في اعتماد نموذج التنظيم الحزبي الهرمي المركزي، وهذا يقتضي التداول والبت فيما يلي:

منح صلاحيات واسعة للجهات: والقطع مع أي علاقة للمركز بالأقاليم، بحيث تصبح الجهات المخاطب الوحيد للمركز، والمسؤولة على تدبير التنظيم الحزبي على مستوى الجهة (أقليم ومحليات).

حصر وحدة نموذج التنظيم الحزبي في الهيئات التقريرية والتنفيذية (المؤتمرات والكتابات الجهوية، الإقليمية، المحلية).

استقلالية تامة للجهات في تدبير الجهة والأقاليم فيما عدا: أنظمة العضوية، المالية (في إطار قانون الأحزاب، وفي إطار مقررات المجلس الوطني المحددة لالتزامات الأعضاء والمنتخبين)، مساطر انتخاب الأجهزة التنفيذية، مساطر اختيار المرشحين للمهام الانتدابية، وشكليات انعقاد الهيئات واتخاذ القرارات.

منح الجهات صلاحية إبداع القوالب الوظيفية الملائمة لتدبير عمل الحزب في إطار مجالات اختصاصاتها القانونية والجغرافية.

منح الجهات صلاحيات تدبير الاستحقاقات الانتخابية (الجماعية: انتخابات جماعية (الجماعات والأقليم والعمالات، مهنية، مجالس) والبت في مقتضياتها في إطار المقررات التنظيمية التي يصدرها المجلس الوطني، وحصر اختصاص الأمانة العامة في تزكية الاستحقاقات الانتخابية الجهوية والوطنية.

إحداث هيئات تحكيم جهوية تختص بالبت في القضايا الخلافية بين الهيئات الجهوية (الجهة في علاقتها بالأقاليم والمحليات، والأعضاء...)، ويمكن إحداث هيئات تحكيم بين-جهوية، (ثلاث هيئات على سبيل المثال: شمال، ووسط، وجنوب).

إحداث لجنة جهوية للشفافية والنزاهة (مع امكانية الاستعانة بأطر متعاطفة من خارج الحزب في حدود الثلث)، للبت في قضايا اختصاصها على مستوى الجهة، وتختص اللجنة المركزية بالقضايا ذات الطابع الوطني (وزراء، برلمانيون، مدراء، سفراء...) ويمكن أن تكون أيضا هيأة استئناف لقرارت اللجنة الجهوية للشفافية والنزاهة. ويمكن إحداث هيئات تحكيم بين-جهوية، (ثلاث هيئات على سبيل المثال: شمال، ووسط، وجنوب).

اعتماد أنظمة داخلية جهوية تصادق عليها الأجهزة المركزية وفق نموذج مركزي يتضمن الحد الأدنى من المشترك بين كافة الجهات.

اختصاصات قيادية ورقابية وتحكيمية للمركز:

إن اعتماد الجهوية المتقدمة في إطار التنظيم الحزبي، يقتضي إعادة توزيع الصلاحيات مع المجال، كما يقتضي أن يتم حصر دور المركز في المهام القيادية والرقابية والتحكيمية، وهذا يقتضي التداول والبت فيما يلي:

المهام القيادية: من أهم ما ينبغي للمركز أن يضلع به من أدوار هو تعزيز أدواره القيادية، فالقيادة كما يعرفها المختصون هي: " عملية تحريك الناس نحو الهدف"، وهي عملية أساسية لتحقيق مشروع الحزب وأهدافه، وينبغي أن يصبح هم المركز الأساسي هو تعزيز دوره القيادي وما يقتضيه ذلك من الاضطلاع بمهام التحفيز لعموم الأعضاء والهيئات، والحرص على تحقيق الانسجام العام في الأداء السياسي للحزب والالتزام بالتوجهات الاستراتجية له، وانسجام مقارباته وتوجهاته في السياسات العمومية الوطنية والمجالية.

ومن المهام القيادية أيضا تفعيل وتقوية مهام التنسيق العام لأنشطة الحزب ومبادراته بما يضمن التكاملية والالتقائية، وخلق فضاءات للتشاور والحوار الداخلي، بغرض تطوير البرامج والأفكار السياسية الكفيلة برفع جودة أداء الحزب مؤسسات ومناضلين.

ومن المهام القيادية أيضا تعزيز وظيفتي التوجيه والتأطير، باعتبارهما وظيفتين أساسيتين تمكن الحزب من تفعيل دوره في تأطير المواطنين بشكل عام، وتكوين وتأهيل القيادات والنخب السياسية المؤهلة لتدبر الشأن العام بشكل خاص.

ومن المهام القيادية أيضا المواكبة، وهي الحرص على متابعة عمل الهيئات المجالية بما يتيح توريث الخبرات واجتناب العثرات ومعالجة الاختلالات والإسهام في رفع التحديات ودعم الأداء.

المهام الرقابية: إن إعادة توزيع الاختصاصات بين المركز والجهات، بما يحقق جهوية متقدمة للتنظيم الحزبي، وبما يضمن تمكين الجهات من تدبير مجالها الجغرافي واختصاصاتها التنظيمية الواسعة، لا يمنع من تعزيز الاختصاصات الرقابية للمركز بما يضمن تفعيل أداء الجهات وإعمال التدخلات اللازمة لضمان استمرارية وفعالية عمل الهيئات الحزبية ونجاعة برامجها وكفاية أنشطتها.

وينبغي في هذا السياق التخفيف إلى أبعد مدى ممكن من المراقبة القبلية بحيث يتم حصرها في المصادقة على الأنظمة الداخلية لعمل الهيئات الجهوية، والمصادقة على عقود-البرامج.

ومن المهام الرقابية الأساسية تفعيل المراقبة البعدية والافتحاصات بهدف استخلاص حصيلة عمل الهيئات المجالية، وقياس مدى احترامها للمقتضيات التنظيمية المؤطرة لعملها، بغرض إما تثمين الأداء وتقديم التوجيهات والتوصيات المناسبة لتجويده، أو إعمال الجزاءات الملائمة في حالة وجود اختلالات موجبة لذلك.

المهام التحكيمة: ينبغي في هذا النموذج التنظيمي تعزيز المهام التحكيمية للمركز باعتباره سلطة قرار نهائي في قضايا التحكيم الجهوية، بما يضمن للهيئات استكمال درجات "التقاضي" المحققة للعدالة التنظيمية في إطار القوانين والأنظمة الحزبية الجاري بها العمل. كما ينبغي في هذا السياق أيضا تأسيس وتطوير نظام الوساطة داخل الحزب بما يسمح باستثمار الرصيد الاعتباري للقيادات المركزية لتلافي إهدار الجهود في الخلافات التنظيمية والشخصية التي يزيد من تعقيداتها سلكها لدروب الهيئات التنظيمية.

توسيع الديموقراطية الداخلية:

إن تطوير كسب الحزب وسبقه في مجال الديموقراطية الداخلية يقتضي في هذا السياق التداول في القضايا

التالية:

انتخاب الأمين العام بالاقتراع العام المباشر: بحيث يتداول وينتخب المجلس الوطني المرشحين لمنصب الأمين العام، ويتم بعد ذلك تنظيم عملية الانتخاب بالاقتراع العام المباشر لكافة أعضاء الحزب من خلال مكاتب للتصويت في مختلف فروع الحزب، وتمكن هذه الطريقة في انتخاب الأمين العام إضافة إلى تعزيز مشروعيته التمثيلية وتوسيع دائرة مشاركة أعضاء الحزب، إلى تخفيف أشغال المؤتمر الوطني إلى يوم واحد بحيث يتحول إلى محطة احتفالية وتعبوية عامة يتم من خلالها الإعلان على نتائج انتخاب الأمين العام للحزب ونتائج المصادقة على وثائق المؤتمر.

انتخاب الأمانة العامة في المؤتمر الوطني: بحيث يقترح الأمين العام على المؤتمر لائحة موسعة للأمانة العامة تتضمن العدد المحدد لأعضائها في القانون الأساسي مضافا إليه ثلثه، حيث يحتفظ بالحاصلين على أكبير عدد من الأصوات. وتمكن هذه الطريقة من منح أعضاء الأمانة العامة مشروعية أكبر إضافة إلى توسيع قاعدة المصوتين عليهم بما يمكن من توسيع دائرة الديموقراطية الداخلية.

تغيير مسطرة المصادقة على أوراق المؤتمر: بمدارستها والمصادقة عليها في مؤتمرات جهوية أو بين-جهوية، تفسح مجال أوسع من الوقت لمدراسة الأوراق وإغنائها وتقوية فضاءات النقاش العمومي الحزبي، إضافة إلى مشاركة أوسع لأعضاء الحزب، إضافة إلى تخفيف الإجراءات التنظيمية التي يقتضيها تنظيم مؤتمر وطني من ثلاثة أيام، مع ما يعتريه من قصور على مستوى تدبير وقت وجودة المدراسة والنقاش.

توسيع قاعدة اختيار أعضاء الهيئات التنفيذية (الأمانة العامة، الكتابة الجهوية، الكتابة الإقليمية...): وذلك باقتراح ثلث إضافي على العدد المخصص لتلك الهيئات، بما يمنح لأعضاء الحزب ترتيب المسؤولين الحزبيين بناء على ما يتمتعون به من مشروعية، ورفعا أيضا للحرج عن رؤساء الهيئات التنفيذية.

اعتماد تمثيلية الثلث في الهيئات التنفيذية للنساء: وذلك في أفق المناصفة كهدف ينبغي العمل على تحقيقه المستقبل بحول الله.

اعتماد تمثيلية الربع في الهيئات التنفيذية للشباب أقل من 35 سنة.

ويجدر في هذا السياق تجاوز التفسير الظاهري لمقتضى المادة 15 من القانون الأساسي، إذ ينبغي الاكتفاء بتوفر النصاب في بنية العضوية، ولا معنى لربطه بلائحة الحضور؛ إذ الغرض من هذا المقتضى بالأساس تأهيل العنصر النسوي والشبابي.

إلزام الهيئات التنفيذية باستكمال تكوينها (الالحاقات والتعويضات): وذلك بالحرص على أن يكتمل عدد الهيأة لزوما في حدود السنة الأولى للولاية التنظيمية، وأن يتم ملأ الفراغات أثناء الولاية التنظيمية داخل أجل ثلاثة أشهر، ذلك أن الهيئات التنفيذية هي مجالات للتأهيل السياسي ولاكتساب الخبرات ولما لا بقصد اكتشاف الكفاءات، ولا معنى للشغور في هذا السياق.

خيارات في التدبير:

سبق وأن أشرنا إلى عدم كفاية نموذج التدبير الحزبي كما نعرفه ونعيشه في حزبنا، حيث ينحصر التداول في أمور الحزب في الهيئات التنظيمية التنفيذية،التي تعتبر اجتماعاتها هي المجال الطبيعي وربما الوحيد للمدراسة وتطوير الأفكار، ولاتخاذ القرار وللتدبير اليومي، وهي مستويات مختلفة في التدبير يختلط فيها الاستراتيجي بالعملياتي وبالتنفيذي الإجرائي ، والسياسي العام بالحزبي الخاص، والوطني الممتد إلى المجالي المنحصر، وإذا حصل وأن حضر الهم السياسي بثقله واستعجاله توارت إلى الخلف القضايا الأخرى، فيغلب السياسي ما دونه، ويتأخر البت في قضايا مجالية أو تنفيذية بما يؤدي إلى ضعف في التدبير وتمركز في القرار أو اختلاط في مستوياته.

إن تجاوز هذه النواقص يقتضي العمل على تطوير نموذج التدبير الحزبي، ويقتضي أيضا في هذا السياق التداول فيما يلي:

إقرار التخطيط الاستراتيجي منهجة تدبير ملزمة بنص القانون:

إن تغير موقع الحزب، وكبر التحديات التي صار لزاما عليه حسن تدبيرها، وإعمالا لشعاراته وخياراته في تدبير الشأن العام، بحيث تصبح الخيارات والمنهجيات العامة مستوعبة للعمل الحزبي، ومتناغمة معه، فلا معنى للحديث عن حكامة رشيدة للشأن العام الوطني في غياب لها أوضعف في كسبها على المستوى الحزبي، ولا معنى أيضا للحديث عن المخططات القطاعية والبحث عن رؤى مؤطرة وقائدة والتقائية للسياسيات العمومية، مع غياب لما يقابل ذلك في السياسات الحزبية؛ وبناء عليه ينبغي أن تلزم القيادات الحزبية باعتماد والنظم والبرامج الكفيلة بتنزيل هذه المقاربة على المستوى الحزبي.

إن الاستراتجية بما هي امتلاك لـ "المنظور" و "الصورة" التي يطمح الحزب إليها في المستقبل، والتخطيط الاستراتيجي ، بما هو قرارات ذات أثر مستقبلي، وعملية مستمرة ومتغيرة، ذات فلسفة إدارية، ونظام متكامل يطبع ويصبغ الهياكل والموازنات والنظم والبرامج التنفيذية والإجراءات، لايمكن أن يظل رهينا لتقلب الإرادات وتغير القيادات الحزبية، بل عليه أن يتحول إلى خيار نظامي إلزامي بغرض تحسين الحكامة الحزبية وتجويدها. كما أن التخطيط هو أساس التنظيم والتوجيه والرقابة، وهي مهام أساسية للقيادة يعسر القيام بها بالنجاعة والفعالية اللازمة في ظل غياب سيادة التخطيط وإلزاميته.

التعاقد آلية تدبير العلاقات التنظيمية:

إن تطوير نموذج التدبير الحزبي، وإن تحقيقَ الانسجام مع خيار إعادة توزيع القرار الحزبي في إطار جهوية حزبية متقدمة، وتمكينَ المركز من القيام بأدواره القيادية والرقابية يقتضي الخروج من منطق المتابعة التفصيلية لعمل الهيئات الحزبية، إلى تطوير التعاقد بما هو أداة تدبير فعالة تتجسد من خلال منهجية التدبير التشاركي والتدبير بالنتائج والتدبير بالمشاريع، بحيث يصبح التعاقد أساس التدبير الحزبي وهو ما يمنح للهيئات الأدنى حرية التصرف واتخاذ القرارات الملائمة، كما يمكن الهيئات الأعلى من المتابعة المنتجة ومن الرقابة الناجعة ومن التدخل المناسب والملائم. ومما يمكن أن يفعل به التعاقد التمييز في التمويل بين القار منه الذي لا ينبغي أن يتعدى 50 %، وكماله الذي ينبغي أن يرتبط بالمصادقة على العقد-البرنامج.

التمييز بين التدبير السياسي والتدبير الحزبي:

إن طبيعة العمل السياسي، وما يعرفه من حضور وغلبة للشأن السياسي العام بثقله ومستعجلاته وتقلباته، وما يؤدي إليه ذلك من توار إلى الخلف للقضايا الحزبية الأخرى، بحيث يهيمن الشأن السياسي العام على غيره، ويتأخر البت في قضايا حزبية هامة مجالية أو تنفيذية، فتكون المحصلة النهائية ضعف بين في التدبير الحزبي، بما يكرس الاختلال بين جودة الأداء السياسي العام، بحكم قوة المنهج وسلامة المقاربة وتوفق القيادة وضعف المنافسين، وغير ذلك من معطيات من جهة، والأداء الحزبي المسوم بقدر بين من القصور. وهذا الأمر يقتضي التداول فيما يلي:

التمييز بين الهيئات السياسية وهيئات التدبير الحزبي: بالنظر إلى غلبة القضايا السياسية على التدبير الحزبي، وبالنظر إلى انغماس غالبية أعضاء الأمانة العامة في تدبير الشأن العام الوطني (وزراء، برلمانيون...)، وبالنظر إلى أهمية التمييز بين القيادة السياسية التي تختص بتدبير القضايا السياسية العامة، وبغرض إيلاء التدبير الحزبي ما يقتضيه من أهمية واختصاص ومتابعة، ينبغي إعمال مقتضيات تميز بين الهيئة المختصة بالتدبير السياسي (أمانة عامة سياسية يرأسها الأمين العام)، وهيئة مختصة بالتدبير الحزبي، تختص بتدبير شؤون الحزب كافة ما عدا الشأن السياسي العام، يرأسها الأمين العام، وأفضل من ذلك أن يفوض هذا الأخير رآستها إلى أحد نوابه غير المنخرطين في تدبير الشأن العام. وتختص هذه الهيئة بتدبير كافة شؤون الحزب ومن ذلك التنظيم، والمالية، والتكوين، والتواصل والإعلام، والعلاقة مع الجهات، والإدراة الحزبية، وتدبير الحملات الانتخابية (جهاز وطني للانتخابات)...).

تقوية دور ومهام الإدراة الحزبية بمنحها صلاحيات تنفيذية أوسع: إن الإدارة المركزية للحزب كما حدد اختصاصها القانون الأساسي للحزب في مادته الأربعون: "تدبر شؤون

الحزب الإدارية إدارة يرأسها مدير مركزي"، والشؤون الإدارية للحزب اختصاص ضيق ومحصور لا يمكن الإدارة المركزية من أن تتمتع بصلاحيات تنفيذية ملائمة للدور الذي ينبغي أن تلعبه في سياق انغماس الحزب في تدبير الشأن العام.

ثم إن الإدراة ينبغي أن تكون إدارة حزبية تدبير شؤون الحزب من خلال ماهو متوافق ومتعارف عليه عند أهل الاختصاص من خصائص وأدوار الإدارة الفعالة التي تهدف إلى الإنجاز الدقيق المتقن بأقل وقت وأحسن تكلفة، وهو ما يقتضي إحداث منصب مدير عام للحزب بصلاحيات تنفيذية حقيقية وواسعة وإسناده بموارد بشرية ملائمة تتمتع بكفاءات إدارية ملائمة للمهام المسنودة للإدارة العامة لحزب العدالة والتنمية.

التمييز بين التدبير الحزبي وتدبير الشأن العام:

إن انخراط القيادات الحزبية في تدبير الشأن العام قد يحوِّل -إن لم يكن ذلك قد وقع أصلا- الهيئات التنفيذية إلى مجالس لمدارسة الشأن العام واستكمال جداول الأعمال الخاصة بهيئات تدبير الشأن العام، وهو ما يقتضي تنويع بنية الهيئات التنظيمية بالإلزام بأن يكون على الأقل ثلث أعضائها من خارج المنغمسين في تدبير الشأن العام، كما ينبغي أن يكون أحد النواب على الأقل غير معني بتدبير الشأن العام. (إضافة النائب الثاني للهيئات المجالية).

خيارات في العضوية وتدبير الموارد البشرية:

سبق وأن أشرنا سابقا إلى خصوصية تدبير الموارد البشرية في المجال الحزبي، فنحن لسنا بصدد تدبير موارد في سوق الشغل تحكمها آليات التأهيل المعروفة وتضبطها وسائل الاستقطاب المتداولة عند المشغلين. إن الموارد البشرية في العمل السياسي تصنع على مهل بما يمكنها من التمكن من آليات العمل السياسي، وقبل ذلك وبعده التمتع بمشروعية داخل الهياكل الحزبية وفي المجتمع، وهي مشروعية تكتسب من خلال النضال الحزبي والإسهام الفعال في الدفاع عن خيارات الحزب والانضباط لأسس اجتماعه ونظم اشتغاله. هذا إضافة إلى ظاهرة العزوف وما أدت إليه من هروب أهم كفاءات المجتمع من العمل السياسي، وصعوبة اندماج المتحمسين منهم في هياكل الحزب، وصعوبة تأقلمهم مع مقتضيات الديموقراطية الداخلية للحزب إضافة إلى صعوبة الانفتاح والاستيعاب الذي يعاني منها الكثير من قيادات الحزب ومؤسساته. هذا إضافة إلى استنزاف الأطر الحزبية في الشأن العام يجعل من تعزيز الموارد البشرية للحزب ضرورة لا خيارا.

ولا بأس قبل التداول في الخيارات المرتبطة بهذا الأمر أن نسوق المقدمات التالية:

الحزب ليس مدرسة أو معهد في التدبير: فالحزب السياسي لا ينبغي أن يتحول إلى مدرسة للتكوين في تقنيات التدبير والتسيير، الحزب هو إطار لتنمية المهارات السياسية واستقطاب النخب والخبرات القادرة على تمثيل المواطنين وقادرة على التصدي لتدبير الشأن العام من موقع المسؤولية السياسية.

تدبير العلاقة بالتقنوقراط: إن الضغط الذي يتعرض له الحزب في مجابهة تحديات تدبير الشأن العام قد يدفع الحزب مركزيا ومجاليا على سد خصاصه باستقطاب التقنوقراط (الأطر)، وهنا وجبه الانتباه إلى خيط رقيق وتوازن دقيق ينبغي أخذه بعين الاعتبار في تدبير هذا الأمر بتوازن وحكمة. فلا ينبغي بأي أن يتحول الحزب إلى قنطرة لتطوير واستكمال المسارات المهنية لفئات ظلت على هامش العمل السياسي، بل لربما تهربت من العمل الحزبي حينما كان ثقيل التكلفة، لتعود إليه بعدما سهلت تكلفته وخفت.

كما ينبغي الحذر من أن يتحول التقنوقراط المستقطب إلى فاعل حزبي من خلال التسلل إلى دوائر النفوذ الحزبي، والاستقواء بها، أو الاستفادة من علاقات القرب دون التحلي بالمشروعية النضالية الكافية والتأهيل السياسي الملائم. وبالتالي فإن التقنية في العمل السياسي إنما تثمن وتكون ذات قيمية تمكنها من الانخراط في الفعل السياسي المباشر، حينما تسندها المشروعية الحزبية المؤسسة على

الالتزام والنضال الحزبيين، وهو ما يكتسب من خلال التأهيل السياسي بتشرب منهج الحزب وأطروحاته، وامتلاك مهارات العمل السياسي التي تبنى على مهل، إلا ما نذر. وإلا فإن الدنيا مليئة بمختصين في السياسة والقانون وإدارة الأعمال وغيرها من التخصصات التي لا يعني امتلاكها توفر المتخصص على وعي ودربة سياسيين ، ذلك أن الكتب والمكاتب لا تصنع وحدها الوعي والثقافة السياسيين، بل تصنعهما البيئة السياسية الحية والتدافع السياسي من موقع النضال والعمل السياسي المباشر. وهكذا يصبح الموقع الطبيعي للتقنوقراط (الأطر) هو إسناد السياسي ودعمه لا تحمل المسؤولية السياسية عوضا عنه.

تحدي الانفتاح والانغلاق: لا يمكن أن يتقدم الحزب دون أن يتحول إلى محضن ومشتل للقيادات السياسية، ولا يمكن بدعوى خطر التسلق النضالي، واستغلال موقع الحزب المتقدم وتغيره من مقام إلى مقام جديد، أن يتحول إلى مبرر للانكماش وغلق الحزب أمام الكفاءات، بل المطلوب هو تدبير عملية الانفتاح بتوازن ومرونة وحكمة تمكن من إمداد الحزب بالموارد البشرية الكافية لتحقيق أهدافه.

وصفوة القول في هذا المقام أن هذه الثنائيات، من مثل التأهيل السياسي والتكوين التقني، والتكنوقراط والفاعل السياسي، والانفتاح والانغلاق وغير ذلك من الثنائيات في القضايا التنظيمية، هي قضايا فيها مساحات رمادية ممتدة، وألوان متنوعة ومتعددة، وينبغي فيها التسديد والتقريب بتوازن جالب للمصالح ومقلل من المفاسد، وتلك هي عين الحكمة " وَمَن يُؤْتَ الحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً".

وأعتقد أنه فيما يتعلق بموضوع العضوية وتدبير الموارد البشرية في سياق مراجعة القانون الأساسي لا بد من التداول والبت فيما يلي:

التداول على المسؤولية التنظيمية والانتدابية:

إذا كان الحزب سباقا لإدخال مبدأ التداول على المسؤوليات التنظيمية ، من خلال تحديد عدد الولايات التنظيمية وما يتيحه ذلك من تجديد للقيادة التنظيمية، فالوقت اليوم أصبح مناسبا للبت في موضوع التداول على المسؤوليات الانتدابية من خلال تحديد عدد الولايات الانتدابية، وذلك أولا حسما للنقاش الذي يدور في كل استحقاق انتخابي بخلفياته ومعطياته المعروفة عند من أسهموا في هذا النقاش. ثانيا لا يمكن الحديث عن تجديد النخب الحزبية وتوسيع قاعدة القيادات الحزبية وتطوير المهارات القيادية بالاكتفاء بالحث عليها بالكلام والتوجيهفقط، فلا بد هنا من المرور إلى المقتضيات القانونية الملزمة بالتداول بعد ولايتبن على كل من المسؤولية التنظيمية والانتدابية باعتباره مبدأ في تدبير الموارد البشرية الحزبية، وتطوير المسارات السياسية للكفاءات الحزبية. وهو أيضا المدخل القانوني المسطري لمعالجة إعاقة ثقافية ونفسية اسمها "الرجل الذي لا يمكن التخلي عنه"؛ وبالمناسبة فالمقابر ممتلئة بمن ظنوا أن بدونهم لا يمكن لمؤسسات ومجتمعات ودول أن تتطور، كما أنها أيضا مليئة بكثير ممن ظن الأحياء أن بدونهم لا يمكن لأمورهم أن تستقيم.

التجديد الإجباري لثلث أعضاء الهيآت التنفيذية بعد ولايتين:

إن تجديد المسؤول الأول على الهيئة التنفيذية على أهميته، لا يمكن من التجديد الأوسع للهيئة نفسها، بل إن الشللية والانسجام الذي يخلق داخل الهيئة، وأحيانا الروتين والارتخاء العام لأداء أعضاء الهيئة يجعل تجديد المسؤول الأول على الهيئة يكاد يكون غير ذي معنى، إضافة إلى أهمية فتح الهيئات التنفيذية بقوة القانون أمام وجوه جديدة لإتاحة الفرصة لها للتأهيل وأحيانا لإبراز كفاءاتها؛ كل هذا يقتضي التنصيص القانوني على إلزامية تجديد ثلث أعضاء الهيئة التنفيذية المستوفون لشرط الولايتين المتاليتين.

اعتماد تمثيلية الثلث في الهيئات التنفيذية للنساء في أفق المناصفة كهدف ينبغي العمل على

تحقيقه في المؤتمر المقبل بحول الله.

اعتماد تمثيلية الربع في الهيئات التنفيذية للشباب أقل من 35 سنة.

هذان المقتضيان تمت الإشارة إليهما في سياق الحديث عن توسيع الديموقراطية الداخلي، وهنا هما مذكوان باعتبارهما أداة لتطوير تدبير الموارد البشرية.

اعتماد عضوية آلية "مساند" لتوسيع وتنظيم قاعدة المتعاطفين مع الحزب:

المقصود بهذا الصنف من العضوية عموم المتعاطفين مع الحزب من مساندية والمصوتين عليه الذين ينبغي أن تفتح لهم فضاءات الحزب من خلال التخفيف من التزاماتهم وواجباتهم تجاه الحزب، كما يمكن ذلك الحزب من تنظيم قاعدة متعاطفيه والاعتناء بهم من خلال استهدافهم المباشر بأنشطته ونشراته، كما يمكن الاستفادة من كفاءاتهم ومهاراتهم في تدبير مشاريع لتطوير أداء الحزب. وسيمكن هذا النظام أيضا من استيعاب فئات لا تسعها أنظمة العضوية المثقلة بالواجبات والحقوق، وما يقتضيه ذلك من تدبير محطات الديموقراطية الداخلية تنظيميا وانتدابيا.

ويمكن أيضا الاستفادة من هذا الصنف من العضوية في التمويل الحزبي ببيع بطاقات "المساند" بمبالغ رمزية 20 لذوي الدخل المحدود و50 درهم لغيرهم؛ تمكن من تمويل الحزب وتوفير مصادر قارة لماليته من خلال التجديد السنوي لبطاقة "مساند".

خيارات في التمويل:

المالية الحزبية ملازمة للتنظيم الحزبي، ولا بد من إعادة النظر وتطوير تدبير المالية الحزبية ملاءمة مع الخيارات التنظيمة، وهنا يمكن التداول في الأفكار التالية:

التمييز بين في الميزانية المركزية والمجالية بين ثلاث اصناف من الميزانية:

لا بد من التنصيص على التمييز بين هذه الأصناف من الميزانية مركزيا ومجاليا:

ميزانية التسيير: وهي التي ينبغي أن تحصر وترشد في تدبير المصاريف القارة للحزب، وان يتم التحكم فيها وفق المعايير المعتمدة في هذا المجال.

ميزانية الأنشطة: وهي شبيهة بميزانية الاستثمار، والتي ينبغي أن تعكس البرامج الإرادية والأنشطة المبرمجة التي تسعى إلى تطوير إنتاج الحزب وإشعاعه السياسي.

ميزانية الدعم: وهي الميزانية المخصصة للمجال في علاقته بالمركز، والجهات في علاقتها بالأقاليم، والتي ينبغي أن تكون موضوع تعاقد (عقد-برنامج)

ميزانية جهوية تصرف حيث الاثر السياسي المباشر:

حيث ينبغي أن تصرف أغلبية الميزانية الحزبية في تقوية المجال، حيث الفعل السياسي المباشر ذي العائد الانتخابي والسياسي، وأن يكتفي المركز بالضروري لأدائه الذي يقتضي في إطار بنية تنظيمية مبنية على الجهوية المتقديمة أن يتقلص تلقائيا من حيث الكلفة. وهنا ينبغي أيضا وقف العلاقة المالية للمركز مع الأقاليم، إذ ينبغي أن تصرف كافة الاعتمادات إلى الجهات التي لها أن تصرفها وفقا لأولوياتها وبرامجها، وفي إطار تدبير علاقتها مع الأقاليم الخاضعة لنفوذها.

اعتماد معايير الدولة في تمويل الميزانيات الجهوية:

ينبغي أن يبنى الدعم على الاستحقاق وعلى الإسهام الفعلي في تطوير إشعاع الحزب وامتداده، والمعيار الموضوعي لذلك هو اعتماد نفس معيار الدولة أي عدد الاصوات وعدد المقاعد في تمويل الميزانيات الجهوية.

تقوية الرقابة وتوحيد أنظمة التدبير المالي:

ينبغي التنصيص على ذلك في القانون الأساسي صراحة، واعتبار مهمة الرقابة على مالية الحزب اختصاصا مركزيا، يهدف إلى إلزام الهيئات الحزبية باحترام المقتضيات القانونية المنظمة لمالية الأحزاب، وكذا قياس صدقية ونجاعة تدبير المالية الحزبية مجاليا.

خلاصات

الأداة التنظيمية رافعة خافضة: التنظيم الحزبي إما أن يكون رافعة للعمل السياسي وأداة لتجويده؛ وإما يتحول، في حال غلبة اختلالاته وقصوره إلى عائق أساسي يحد من أثر الفاعل السياسي.

عدم الارتهان لنماذج تاريخية في البناء والتدبير الحزبيين.

إدخال تعديلات جوهرية للتنظيم الحزبي في الوقت الملائم استباقا واستشرافا لما يمكن أن يأتي من إكراهات نتيجة توالي الأجيال وتعاقبها، واتساع الابتلاءات وتنوعها.

الجهوية الحزبية ستضع ثقلا كبيرا على المركز في بداية تنزيل المشروع، لكن بحسن التدبير والمواكبة سيتم التخفف من ذلك بما يمكن المركز من التحول إلى قاطرة حقيقية ذات قيمة مضافة في تطوير الاداء والأفكار، وبذلك يركز المرطز على مهامه القيادية التي هي وظيفته الأساسية.

كل هندسة تنظيمية لها جوانب القصور والضعف، والأمثل هو أن تغلب الحسنات السيئات.

الإرادة والقناعة والعزيمة مناط الأمر كله.

إن لب أزمة المتخلفين هي في ضعف الفكر والقيادة.

وتم تحريره بطنجة في 28 جمادى الأولى 1433 هـ الموافق لـ 20 أبريل 2012 م.

***عضو المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية**